



الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية

فرع القاهرة

التضخم و تأثيره على الاقتصاديات الناشئة و المتقدمة

مادة : مصارف مركزية و نقود

الطالب : محمد بهاء الدين محمد سعد الدين النجار

CPM

الطالب ببرنامج الماجستير المهني

ان مشكلة التضخم ظاهرة عامه تعاني منها كافة النظم الاقتصادية واصبح التضخم مشكلة تشمل الاقتصاد فى دول العالم بأجمعه و لقد اظهرت التجارب التى مرت على التاريخ الاقتصادي ان جميع الاقتصاديات تخضع لاثار ذلك التضخم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و دون تفرقه بين النظم الاقتصادية و السياسات الماليه و عند التركيز على الدول الناميه فان التضخم ظاهرة مرضيه تلازم هذه الدول أثناء تنفيذ برامجها الانمائيه وبالطبع قد يكون السؤال للباحث لماذا اختار مشكلة التضخم و اثارها اليها هذا الاهتمام الكبير فى البحث وأري ان هذا الاهتمام جاء نتيجة التأثير على توزيع الدخل القومي و على الادخار و النمو الاقتصادي و الكفايه الانتاجية و تاثيره على ميزان المدفوعات كما ان له من الاثار السيئه على الناحية الاجتماعية و خاصة الفئة المعدومة فى الاقتصاد و يكفي ان أذكر ان التضخم دمر فى المانيا مئات الالوف من الاسر و اطاح بالطبقة الوسطي فى المجتمع الالمانى و عند الحديث عن الركود يجب ان نتحدث على شىء كامل النقيض من التضخم وهو الركود الاقتصادي و هيا المشكلة الحقيقيه التى يعاني منها الكثير من دول العالم ليست الناميه فقط و انما المتقدمة ايضا و خاصة بعد الازمة الماليه العالميه التى تفجرت خلال نهاية الحقبة الاولى من القرن الواحد و العشرين و من هنا فاننا نري ان النظم الاقتصادية باكملها قد فشلت فى ايجاد حلول جذريه و سليمه للقضاء على التضخم و ان الصعوبة التى تواجه الطبقات باكملها لمواجهة هذه المشكلة الكبيرة فى الاقتصاد و لو نظرنا فى الاجواء المحيطه بنا فى الاقتصاد العالمى سواء الدول الناميه او المتقدمة لوجدنا انها تشارك بعضها البعض فى مشاكل اقتصاديه جمه من بطاله و ارتفاع فى الاسعار و انخفاض مستويات الاجور و مشاكل الانتاج لذا قد يجب علينا كباحثين ايجاد وحدة الحل ليلانم جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة منها و التى تملك من الادوات و الوسائل لحماية انظمتها الاقتصادية من التعثر او من الدول الناميه التى لاتملك سوي مسايرة الاقتصاديات المتقدمه و محاولة ايجاد وسيله تساعدنا على حل مشاكلها و لكنها فى النهاية لا تستفيد سوي بانتقال الازمات اليها و ازدياد تعاسة شعبها و انخفاض شعبية حكوماتها و اتهامها الدائم بالتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة و التى تعتبر انها سله لتفريغ سياسات متلاحقه سيئة على افرادها و حيث ان تخصص الباحث الاساسى هو اسواق المال و الاستثمار فأنا اعرنا مبحث كامل فى تأثير التضخم على اسواق المال و اثره على عوائد الاسهم و مدي صحة المقوله بان الاسهم وسيلة للتحوط تجاة الارتفاعات المتتاليه للتضخم و علاقتها باسعار الاسهم و السندات فى سوق المال

و قد تناولنا في هذه الدراسة على :-

1- تعريف التضخم من وجهات نظر العديد من المدارس الاقتصادية و تعريف الباحث للتضخم

2-انواع التضخم من وجهة نظر العديد من المدارس الاقتصادية فى الفكرين الراسمالي و الاشتراكي

3-عالمية التضخم و تاثيره فى الاقتصاديات التابعة و المتقدمه

4-اثرالتضخم على العديد من المتغيرات الاقتصادية :-

1 - الدخل القومي

2- الادخار

3- النمو الاقتصادي

4- الكفاية الانتاجيه

5- ميزان المدفوعات

6- تقويم المشروعات الاستثماريه

5 معالجة التضخم على الصعيدين

1 -الدول المتقدمة

2- الدول الناميه

التضخم

لقد شهد تعريف التضخم العديد من الجدل الدائر بين جميع الاتجاهات لما يكتنف الكلمة من غموض وابهام فالبعض قد يتحدث عن التضخم عند ارتفاع الاسعار و البعض الاخر يتحدث عن التضخم فى الدخل (أى ارتفاعها على حساب مستويات دخول عوامل الانتاج) و قد يكون التضخم مرتبطا بالعملة من الزيادة الكبيرة فى عرض النقود و ايضا هناك تضخم فى التكاليف .

و من هنا فقد وجدنا ان التضخم كلمة ذات ابعاد عديده و شامله و لكنها تصب فى النهاية مشاكل مباشرة على الاقتصاد ككل و قد يرجع صعوبة التعريف الى سببين اساسيين :

الاول: ان التضخم ظاهرة مركبه و ليست ظاهرة واحدة اي انه تداخل بين العديد من الظواهر الاقتصادية التى تؤثر فى النهايه و تظهر على اثرها ظاهرة التضخم

الثانى: ان انواع التضخم المختلفة تمثل مجموعة من الظواهر التى قد لا تتفق مع بعضها و لكنها تنتج فى النهاية محدد جديد فى التضخم فالتضخم الداخلى مثلا قد لايعنى بالضرورة تضخم نقدي اي زيادة فى معروض النقود ولكن تضخم سعري ناتج عن زيادة فى مستويات الاسعار .

ومن هنا فقد وضعنا محدداساسيا ليكون نقطة انطلاق فى تعريفنا للتضخم "بان التضخم يقصد به الزيادة الغير طبيعية فى الاسعار "

بعض التعريفات التى تنطرت الى التضخم

لقد طبق اصطلاح التضخم بتوسع واضح بعد الحرب العالمية الاولى مع الزيادة الغير عادية فى النقود و التى حدثت فى شرق اوربا بعد ان اصدرت المانيا كميات كبيرة من المارك الالمانى مما أدى الى ارتفاع الائتمان والاجور ونفقات المعيشة الى ان وصل المارك الالمانى الى ترليون و200 بليون مارك⁽¹⁾ ودون ان يصاحب ذلك زيادة فى مماثلة فى السلع والخدمات مما ترتب عليها ارتفاع حاد فى المستوى العام للاسعار مما ترتب عليه انخفاض حاد فى القوة الشرائيه للنقود .

فالكيمييين يعرفون التضخم بانه "كل زيادة فى إصدار النقود " وطبقا لهذا التعريف فإن أي إصدار فى النقود تؤدي الى ارتفاع مستويات الاسعار ومن هنا فانهم ينظرون الى التضخم الى انه ارتفاع فى المستوى العام للاسعار كما انها ربطت بين التضخم و كمية النقود و نرى انها لم تقدم تعريف واضح عن التضخم و ربطة بمتغير جزئي كما انها لم تستطيع الصمود إزاء

الظروف الاقتصادية التي سادت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي عندما زادت النقود و لم ترتفع الاسعار إلى مستويات عالية تؤثر على المحددات الاقتصادية كما انها قد يكون هناك تضخم بدون ارتفاع في الاسعار في حالة تطبيق نظام صارم في الترقابة على الاسواق من السلطات السيادية وهو "التضخم المكبوت" كما انه عند استخدام بعض ادوات السياسة المالية تؤدي الى ارتفاع الاسعار مثل استخدام الضرائب الغير مباشرة على السلع

- تعريف اخر للتضخم "الزيادة في عرض النقود دون ان يقابلها زيادة في الانتاج او السلع المتداولة أي حدوث فجوة بين حجم السلع الحاضرة و المعروضة و بين حجم الدخول المتاحة للاتفاق" و مع التركيز على هذا التعريف نري انه يركز على التعريف لم ياتي بفعل عمل نقدي و لكن ياتي بزيادة الدخول التي تصاحب كمية النقود أو سرعة تداولها أو نتيجة نقص عرض السلع او نتيجة لانخفاض الانتاج سواء كان نتيجة سوء توجيه الاستثمارات او عوامل طبيعية اخري و نري انه قد يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يكون ناتجا عن نقص في السلع فقد سجلت اسعار الجملة في الولايات المتحدة ارتفاعا قياسيا في اربعينيات القرن الماضي في حين لم يحدث نقص في هذه السلع

- كما ان هناك تعريف للتضخم بانه "الزيادة في كمية النقود بالقدر الذي يكفي لتحقيق ارتفاع كبير في الاسعار" و هذا التعريف يركز على زيادة النقود بالنسبة للسلع كما يركز على الزيادة الكبيرة و المفاجئة بين النقود و السلع الكبيرة و المفاجئة حتى يؤثر في الاسعار بوضوح

- و ان كنت اري ان التعريف "ان التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للاسعار نتيجة عدم التوازن بين التيار النقدي و التيار السلعي" ونرى انه يمتاز بالديناميكية فقد جمع كل اسبابها والتي ترجع الى وجود فائض في الطلب سواء لزيادة او نقص في المعروض أو ارتفاع في التكاليف .

- وأرى ان التعريف الاقرب للتضخم "هو الحركة السعودية للأسعار التي تتصف بالاستمرار الذاتي ينتج عن فائض الطلب الزائد علي قدرة العرض "

و يتسم التعريف بالعديد من المزايا

- 1 - ان التضخم حركة مستمرة تأخذ الاسعار نحو الاستمرار
- 2 - ان حركة الاسعار تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي فالتضخم لا يكون ارتفاع في الاسعار مرة واحدة لحدوث كارثة قومية او نقص مفاجيء في المحاصيل .
- 3 - يقصد بفائض الطلب زيادة الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار وفائض الطلب الفرق بين الالكمية المطلوبة و الكمية المعروضة .

4 - التعريف ركز على قدرة العرض ان الطلب اذا زاد فى لحظة معينة ولم يقابلها زيادة فى الانتاج يتعرض الاقتصاد للتضخم اما ارتفاع الاسعار الذي يصاحبه زيادة التشغيل فلا يعتبر تضخما

و بناء عليه فإنه يجب توافر شرط اساسي حتى يمكن القول القول بان هناك حالة من التضخم و هو ارتفاع الاسعار و عليه فان ارتفاع الاسعار أثرا للتضخم و لذا فان على الحكومات ان تتدخل لمحاربة التضخم بالوسائل المعروفة والتي سيتم التركيز عليها فيما بعد و لآكن لا تمنع من ارتفاع الاسعار لتبقي ثابتة مما يؤدي الى ظهور نوع صعب جدا من التضخم و هو التضخم المكبوت وهو من أصعب انواع التضخم عند الحل

أنواع التضخم

بعد ان تطرقنا على عدة تعريفات للتضخم و اهمية تعريف التضخم للاقتصاد بدأنا فى التركيز على انواع التضخم و لكن مع دراسة التضخم حددنا انواعه من وجهة نظر الأفكار الاقتصادية المتعددة ولما كان النظامين الرأسمالي و الاشتراكي هما النظاميين الماليين الاساسيين فى العهود الاقتصادية الماضيه و بالرغم من انهيار النظام الاشتراكي مع انهيار الاتحاد السوفيتي مع نهاية القرن العشرين و استمرار حفاظ الافكر الرأسمالي على وجوده من الناحية النظرية فإننا سنوضح أنواع التضخم من زجفة نظر الفكريين

- انواع التضخم فى الفكر الرأسمالي

من التعريفات السابقه للتضخم أستنتجنا ان هناك انواع متعددة للتضخم الا انها ليست منفصله عن بعضها البعض لان حدوث نوع معين من التضخم قد يؤدي الى نشأة نوع حدوث نوع جديد من التضخم او انواع اخري من التضخم . ولكن قبل التعرض لانواع التضخم فى الفكر الأقتصادي الرأسمالي لابد للاستعانة بمعايير أساسية للتمييز بين كل نوع منها مثل :

1 -التمييز على اساس الاشراف الحكومى على الاسعار .

2 -التمييز على اساس القطاع .

3 -التمييز على اساس حدة التضخم .

4 -التمييز على اساس مصدر الضغط التضخمي .

أولا : التمييز على اساس الاشراف الحكومى على الاسعار .

قد يكون هناك تضخم دون حدوث ارتفاع فى الاسعار فقد توجد اتجاهات تضخمية فى الأسواق الا ان الاسعار لا ترتفع نظرا لتدخل الدوله فى الاسعار و من هنا فإن هناك ثلاث انواع من التضخم :-

1 - التضخم الطليق : وهو التضخم الذي يحدث فى حالة عدم تدخل السلطات العامة للدولة فى حالة التضخم التى يعيشها الاقتصاد و هو الذي يعرف باسم التضخم الطليق او المحبوس و يظهر أثره فى الارتفاع بصورة مباشرة فى اسعار السلع و الخدمات داخل نطاق الدولة مما يؤثر على ارتفاع فى الأجور و غيرها من النفقات التى تتمتع بالمرونة السعرية

2- التضخم المكبوت : و هو التضخم المستتر فالأسعار في ظله لا تحقق ارتفاعا نتيجة للقرارات الاداريه للاشراف الحكومي على الأسعار و قد عرفت الدول الاوربيه التضخم المكبوت خلال الحرب العالمية الثانية و عرفته انجلترا خلال اربعينات و خمسينات القرن الماضي ومن الملاحظ ان القيود الحكومية التي تحد من ظهور التضخم تؤدي الى نشأة السوق السوداء لان الطلب الكبير على الاسعار لايقابله انواع مختلفة من السلع والخدمات تكفي الاحتياجات الطلب و من هنا فلا بد من دفع المستثمرين لدخول في الانتاج في كافة المجالات ثم التحكم في زيادة الطلب لكي يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم التوازن بين الطلب و العرض

3- التضخم الكامن : التضخم الكامن الدخل القومي النقدي في شغل زيادة كبيرة في الدخل دون أن يسمح لها بأن منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الانفاق على سلع الاستهلاكيه اي انه ينشأ نتيجة تضخم في الدخل دون يصاحبه زيادة في الانفاق ذلك بسبب تدخل الدولة في توزيع السلع لكل فرد و في هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها حيث انها وسيلة للتبادل لانها لا تمكن للفرد من مبادلتها بسلع مناسبة و يظهر هذا النوع من التضخم في اوقات الحروب.

ثانيا : التمييز على أساس القطاع .

1 - التضخم السلعي الناتج عن زيادة الانفاق الاستثماري على الادخار : و هو الذي ينتج عندما يتوقع المنتجون في هذه الصناعات ارباح أكبر من المتوقع

2- التضخم الرأسمالي : و هو التضخم الذي ينشأ نتيجة زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة إنتاجها مما يؤدي الى زيادة الارباح بطريقة اكثر من المتوقع و ما يطلق عليه (التضخم الربحي) و هو التضخم الناتج من التوظيف الكامل لجميع عوامل الانتاج

ثالثا : التضخم على اساس حدة التضخم .

1- التضخم الجامح : هو التضخم في زيادة الاسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع في الاجور مما يؤدي الى زيادة تطاليف الانتاج و انخفاض الارباح مؤسسات الاعمال مما يضطر الى زيادة جديدة في الاسعار ليواجه زيادة جديدة في الاجور و بالتالي تبداء السلاسل المتتاليه من الارتفاعات في تكاليف الانتاج و زيادة الاسعار مما ينشأ عنه انخفاض في قيمة العملة حتى ينتهي بها الى فقدان قيمتها بالكامل و يعتبر الاخطر في و الاشد ضررا بين جميع انواع التضخم على الاقتصاد مما يؤدي الى تسارع المواطنين الى التخلص من الارصدة النقدية التي يحتفظون بها و تعتبر المانيا اكبر الشواهد على هذه الاحداث في عشرينيات القرن الماضي عندما ارتفع المارك الالمانى من كل مارك يساوى 10/1 مارك ذهب الى 10000 مارك ورقى بعد اقل من 3 سنوات و ارتفع الدولار ليساوى

775 مليار مارك المانى و قد ذكر بعض الشواهد على هذه الاحداث ان ثمن رغيف الخبز ارتفع الى مليار مارك الماتى

2 - التضخم غير الجامح : و هو التضخم الذي ينتج عن ارتفاع الاسعارو لكن بمعدلات اقل من ارتفاع التضخم الجامح و هو الذي يسهل على السلطات معالجته

رابعا : التمييز على اساس مصدر الضغط التضخمي .

قد لا يترتب التضخم على حدوث فائض الطلب فحسب إنما يمكن أن يحدث أيضا حالة ارتفاع النفقات التى تؤدي الى زيادة الأسعار نتيجة تغيرات مستقلة فى النفقات و من هنا فإن التضخم يشمل جميع انواع التضخم التى لايمكن تفسيرها عن طريق فائض الطلب وقوى المسببه لإحداث هذا النوع من التضخم هى :

2- ارتفاع هوامش الارباح

1 -إرتفاع اسعار الواردات

4- زيادة الاجور

3- زيادة مستلزمات الانتاج

- انواع التضخم فى الفكر الإشتراكي

تعتمد الاقتصاديات الاشتراكية على جهاز للتخطيط المركزي ففى ظل الاقتصاديات الاشتراكية تحتفظ بالمخزونات السلعية لتلافى الاثار الى تنجم عن عمليات التخطيط أو عن تغيير الخطط الموضوعيه و مع الزيادة الموسمية فى الطلبكما تحتفظ الجهات الحكومية بالمخزونات لمواجهة الزيادة و النقص الذي يطراء على الدخول النقديه فإذا انخفض حجم المخزون السلعي عن المستوى العادي فإنه يكون إشارة إلى وجود فجوة تضخمية و يمكن تمييز التضخم فى الاقتصاديات الإشتراكية على معايير

1 -التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي

2 -التمييز على أساس طبيعة السوق الذي يظهر فيه التضخم

أولا : التمييز على أساس حدة الضغط التضخمي

يميز الاقتصاد الإشتراكي التضخم القائم على اساس حدة الضغط التضخمي على نوعين

1 -التضخم المبدئي : و يحدث التضخم المبدئي عندما تكون قيمة الزيادة فى

الطلب أقل من المخزون السلعي

2 -التضخم الكامل : يحدث عندما تكون قيمة الزيادة فى الطلب مساوية أو تزيد عن

قيمة المخزون السلعي

ثانيا : التمييز على أساس طبيعة السوق الذي يظهر فيه التضخم

ينقسم التضخم من وجهة نظر الفكر الاشتراكي على اساس الاسواق التي يعمل بها الى نوعين تضخم يظهر في سوق السلع الاشتراكية و آخر يظهر في سوق السلع الرأسمالية ومما ينتج عنهما

1 -تضخم في الارصدة النقدية

2 -تضخم في النقود المصرفية

ومما ينتج في النهايه في النظام الاشتراكي فيعتبر التضخم المبدئي عن صورة تخفيض قى المخزون السلعي انا فيما يتعلق بالتضخم الكامل للأرصدة النقدية فيظهر كما يلي :

1 -إختفاء بعض السلع من المحال الحكومية

2 -إرتفاع الأسعار في السوق الحرة التي تباع فيها المنتجات الحرفية البسيطة

3 -ظهور بعض المضاربات و السوق السوداء كمعاملات غير شرعية

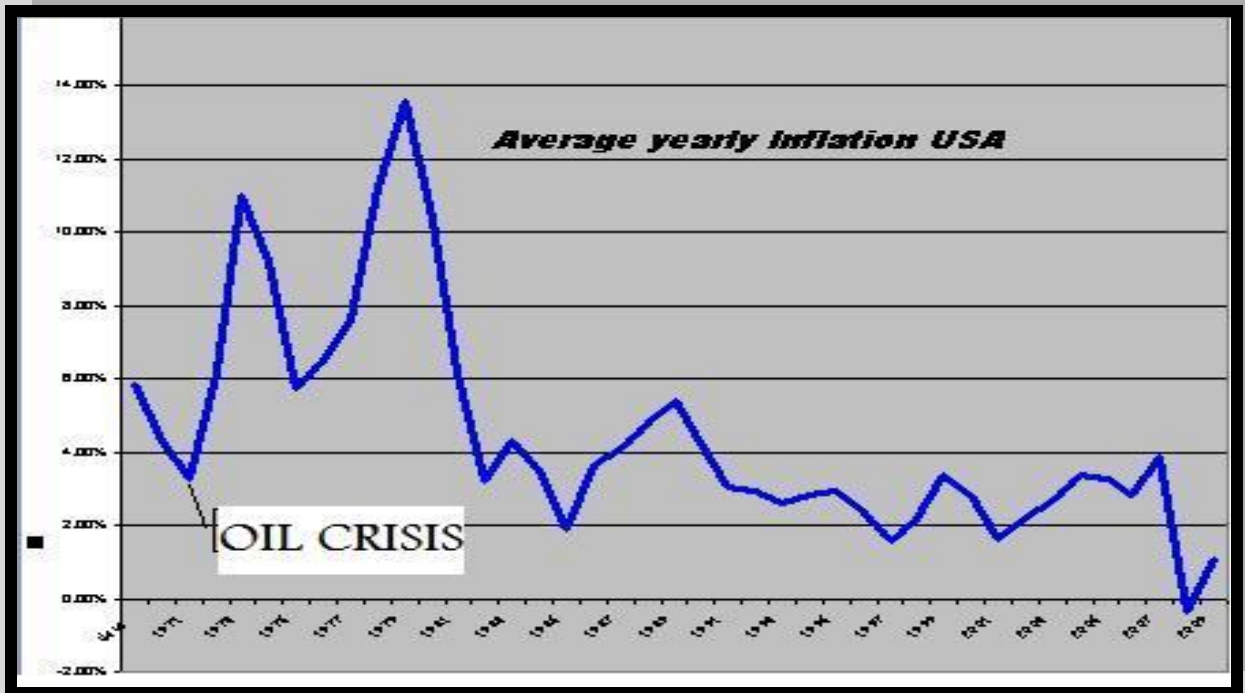
و يحدث التضخم في النقود المصرفية عندما يقوم بنك الدولة بمنح ائتمان إضافي للمشروعات لشراء ما يلزمها من المواد الخام و السلع النهائية من المشروعات مما يؤدي في النهاية الى ظهور تضخم جديد في الارصدة النقدية

عالمية التضخم و تأثيره فى الاقتصاديات الناشئة والتابعة و المتقدمة

ليس منا من لا ينكر ان التضخم اصبح افة العصر الحديث و مشكل تجمع الدول العالم باكملة و ان النظم الاقتصادية المختلفة لم تستطع ان تمنع حدوثه سواء كانت اشتراكية او راسماليه وذلك منذ الحرب العالميه الثانية و من هنا فان سنبحث تأثير التضخم على الدول المتقدمة و الدول النامية على السواء

التضخم فى الدول المتقدمة

لقد بدأ صندوق النقد الدولي فى احد تقاريره الاقتصادية فى مطلع القرن الجديد "أن مشكلة التضخم حادة تعم العالم بأسره" فبهذه الكلمات يدحض فكرة ان التضخم ظاهرة خاصة بالدول النامية فقط دون المتقدمة فهى عامه فى الاقتصاد العالمى فلقد اصبحت الحالة العامة للاقتصاد الامريكى تشير الى حالة من التضخم ظلت تقلق السلطات حيث استمرت اسعار الجملة و اسعار المستهلك فى الارتفاع و حينها بدأت الحكومات المتتاليه بالاهتمام الكبير للمشكلة للمستوى الذى جعل الحكومة الامريكيه تلجاء الى وضع برنامج لمكافحة التضخم و جاء ذلك بعد حقبة السبعينات التى ارتفعت فيها اسعار الطاقة ارتفاعات كبيرة مما تطلب وضع سياسة نقدية تقشفية حادة لمكافحة التضخم (كما هو موضح بالرسم البيانى)



اما المانيا فقد كانت اتجاهات التضخم بها واضحة حيث تم الزيادة فى الاسعار بها الى مستوى 5.2% خلال سبعينات القرن الماضى

اما اليابان فقد تاثرت كثيرا باسعار البترول التى ارتفعت بعد حرب اكتوبر عام 1970 ووصل وقتها معدل التضخم الى 30% خلال السنوات الثلاثة التاليه

التضخم الظاهرة المستشريه فى إقتصاديات الدول النامية .

عندما تبدأ الدول النامية فى تنفيذ برامجها الإنمائية ضغوط تضخمية متعددة الدرجات متفاوتة و عندما كان معدلات النمو الإقتصادي تستدعي بذل جهد فى سبيل توفير جو من الاستقرار السياسي لذا فإن العديد من الإقتصاديين يربط بين التنمية و التضخم و الذي يعوق دون تحقيق الكثير من الإنجازات التى من الممكن تحقيقها عند تطبيق السياسات الحكومية المختلفه فى علاج حدة التضخم فالتنمية الإقتصادية فى الدول النامية تبدأ عادة بتطوير البنية الأساسية فتوجه جزء من استثماراتها لإقامة المشروعات طويلة الأجل و التى لا تساهم بطريقة مباشرة فى الإنتاج مما يحتاج الإقتصاد مزيد من الإنفاق التى لا يقابلها زيادة مبدئية فى الإنتاج مما يعكس على الإنفاق الكامل على الأسعار و نرى ان الأثار التضخمية لا تنتهي بالإنهاء من تطوير البنية الأساسية للمجتمع و الاهتمام بالمشروعات الإنتاجية الأخرى التى تعطي عائد مباشر للمجتمع و ذلك لعدة أسباب :

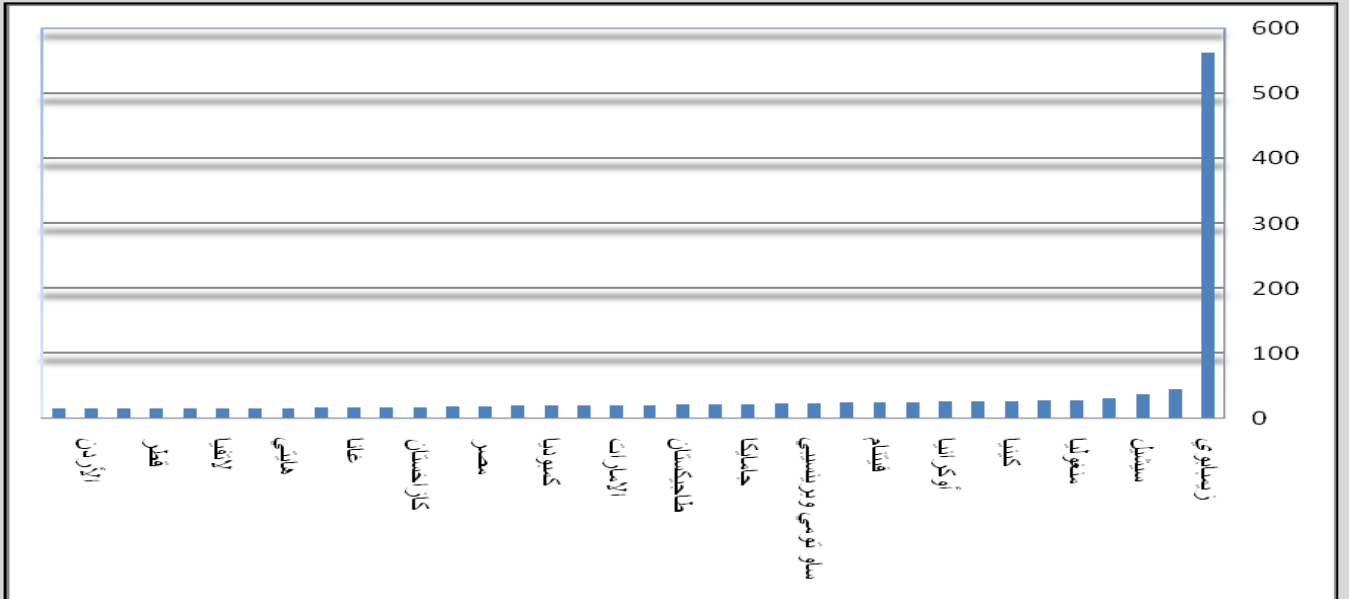
- 1- ان حالات التنمية التى شهدتها البلدان النامية معظمها أخذت شكل تنمية صناعية مع اهمال واضح فى القطاعات الأخرى مثل الزراعة مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها مرة أخرى مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها و يقل التصدير و تتحول من دولة مصدرة الى دولة مستوردة مما يؤدي الى ارتباطها أكثر بالإقتصاد العالمى الذى يؤدي الى ارتباطها بمعدلات التضخم العالميه
- 2- إن تكلفة المنتجات الصناعية الناشئة تكون أكثر تكلفة بسبب عدم توافر المزيد من الإمكانيات التى تساعد على التطور و اعتمادها بشكل كبير على الخارج على السلع الاستثمارية و السلع الوسيطة التى تؤدي بالتالى الى المزيد من الارتباط بالاسواق العالمية
- 3- تعتمد الدول النامية على الصناعات كثيفة العمالة حتى تستطيع تشغيل مواردها البشرية المتوافرة لديها مما يؤدي الى استخدام وسائل لتمويل التضخم

و تستورد الدول النامية التضخم من الدول المتقدمة بسبب استتحوادها على ما يزيد عن 75% من حجم التجارة العالمية فتصدر التضخم الى الدول الأخرى و خاصة الدول النامية و التى تتعامل معها على ما يزيد من 80% من صادرات هذه الدول مما يزيد اسعار الواردات و التى تنعكس على مستوى الاسعار و التكاليف المحليه ما يفاقم حجم الضغوط التضخمية فى الإقتصاديات النامية مما يؤدي الى اختلال العلاقة بين القطاعات الإقتصادية المختلفة للدول النامية

تطور التضخم في مصر



الترتيب العالمي لمستويات التضخم



و من الملاحظ ان جميع الدول التي حصلت على المراكز الاولى في ترتيب من الدول النامية و كانت اكثر الدول ارتفاعا في التضخم زيمبابوي و التي وصل التضخم بها الى 563% و الذي ارتفع من 7% عام 1980 وصولا الى 15% عام 1986 ثم 48% عام 1998 وصولا الى 598% عام 2003

اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية

بعد ان تطرقنا الى التضخم و تعريفاته الاقتصادية و اواع التضخم من وجهة نظر الفكرين الاشتراكي و الرأسمالي ثم إنتقال التضخم بين الدول و بعضها البعض و هو ما أطلقنا عليه عالمية التضخم و كيفية إنتقال الصدمة التضخمية بين الاسواق و خاصة من الدول المتقدمة الى الدول الناشئة و الان سنتطرق الى جزء آخر من الدراسة و هو أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية

1 -أثرالتضخم على الدخل القومي

من المعروف ان التغيرات التي تحدث للأسعار تؤثر على توزيع الثروة فى اى مجتمع فتغيير مستوى الاسعار يغير القيمة النقدية للاصول الحقيقيه و بالتالي يغير من القوه الشرائية للنقود فعندما يمتلك الافراد ثروات فى شكل اصول ماليه او نقديه او يمتلكون ودائع او سندات حكومية او غير حكومية فإنهم اكثر الافراد مضارين من التضخم لان القيمة الحقيقيه للثروات تنخفض بنفس ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يفقد اصحاب الثروات أجزاء كبيرة من ثرواتهم الحقيقيه اما من الجهة الاخري فان المستفيدين من التضخم هما اصحابالاصول العينية من عقارات و اراضي فضاء حيث تزيد قيمتها مع ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن المنتجين من المستفيدين الأساسيين فى التضخم نتيجة لتحقيق الارباح بين أسعار البيع و شراء المواد الخام كما ان اصحاب الاسهم فى الشركات القيادية من اكبر المستفيدين نتيجة تحقيق الارباح مما يؤدي الى رفع قيمة أصولها و أرى انا أكبر المستفيدين من التضخم هيا الحكومات لان التضخم ينتقل اليها جزء من ثروة المواطنين بها

2 -أثر التضخم على الادخار و النمو الاقتصادي

يعد الاختلاف فى هذه النقطة كبير بين الاقتصاديين جميعا فمنهم من يري ان للتضخم اثار جيدة على زيادة المدخرات و تشجيع الاستثمار مما يؤدي الى رفع معدلات النمو فى النهاية على الاقتصاد و الرأي الأخر أن التضخم له من الاثر السلبية على الاقتصاد ما يؤهله الى إعاقة النموالاقتصادي

• الاراء التي تري ان التضخم له من الاثار الايجابيه على الادخار و النمو

ويري أصحاب هذا الرأي أنه يخلق حالة من الادخار الاجباري مما قد ينتج من انخفاض فى الاستهلاك مما يخلق موارد إضافية للاستثمار كما انهم يرون انه يكفل الاستخدام الكامل للموارد و خاصة الانتاجية و خاصة ان الدول لديها الكثير من الموارد المعطله مما يعنى انهم عند تشغيل الموارد سيزيد رأس المال العامل المنتج للسلع مما يؤدي الى زيادة الكميات المعروضة التي تؤدي الى انخفاض التضخم

• الاراء التي تري ان التضخم له من الاثار السلبى على الادخار و النمو

ويري اصحاب هذا الفكر ان التضخم يؤدي الارتفاع الاسعار و يقضى فبالنهاية الى تدهور قيمة النقود و بالتالي تؤدي الى انخفاض القيمة الادخاريه للودائع مما يضر الدعائم التمويلية للتنمية الاقتصادية حيث انهم يرون انه يحد من الادخار و سوء استخدام الموارد لمواجهة المستقبل كما انهم يرون ان التنمية الاقتصادية لا بد ان يوازها استقرار النقدي و هي زيادة معدل الادخار القومى من خلال ما يحدثه التضخم من اعادة توزيع للدخل بين اصحاب الدخل المتوسطه

3 -أثرالتضخم على الكفايه الانتاجية

فى الاوقات التي تشتد بها الاثار التضخمية يزداد الطلب على عوامل الانتاج الاضافية من أجل توظيفها لحين تزايد الطلب عليها مما قد يخلق احتمالات لانخفاض الكفايه الانتاجيه مما يؤدي الى هروب العمالة الماهرة خارج البلاد نتيجة انخفاض الاجور مما يؤدي الى اللجوء الى عماله اقل مهارة مما ينتج عنها انخفاض ف الجودة و الكمية المنتجة فى الاسواق

4 - أثرالتضخم على ميزان المدفوعات

ان من الاثار الضارة للتضخم على الاقتصاد القومى الاثر السلبى على ميزان المدفوعات للدوله مما يؤدي الى خفض الصادرات للبلاد و تدهورها لارتفاع قيمتها النسبية بالنسبة للدول الاخرى مما يؤدي الى زيادة الواردات مما ينشئ عجز فى ميزان المدفوعات

1 -أثرالتضخم على الصادرات

يأثر التضخم تأثيرا مباشرا سلبيا على الصادرات من خلال الزيادة فى نفقات الانتاج فى القطاعات المنتجة للتصدير مما يضعف القوة التنافسية للصادرات فى الاسواق الخارجية مما لا تستطيع نقل تكلفة ارتفاع الاسعار على المستهلك الخارجى مما يؤدي فى النهاية الى انخفاض ارباح المنتجين ومن هنا قد تتدخل الدوله لدعم هذه الصناعات مما يزيد الاعباء الملقاه على ميزانية الدوله

2 - أثرالتضخم على الواردات

يؤثر التضخم تأثيرا واضحا لارتفاع اسعار المنتجات المحلية مما يجعلها اكثر جاذبية للمستوردين لان المنتجات الخارجية تصبح ارخص فى الوقت الحالى

مما قد يضطر الى طرد منتج محلي من الاسواق مما يساعد على زيادة الواردات مما يرفع العجز فى ميزان المدفوعات

5- أثر التضخم على تقييم المشروعات الاستثمارية

تكون الاسعار دائما فى حالة ارتفاع بصفة مستمرة فى حالة التضخم مما يؤثر على القوة الشرائية للنقود و القوة الشرائية للمدخرات مما يؤثر على التدفقات النقدية للمشروع الاستثمارى من حيث توقيت الارباح المحققة و لما كان المحاسبون يفترضون ثبات مستوى الاسعار و تجاهل التغيرات التى تطرأ على قيمة وحدة النقود فإن إيجاد مستويات ثابتة للاسعار فى ظل معدلات التضخم اصبحت أمرا غير محتمل و من هنا فإننا من الممكن أن نطلق مصطلحين مهمين فى تقييم المشروعات الاستثمارية عند حساب تدفقاتها النقدية و هي تدفقات نقدية اسمية و تدفقات نقدية حقيقية و اطلقنا هذا المصطلح لنفرق بين التدفقات ردا على الارتفاعات الكبيرة فى الاقتصاد و التى يجب عل بنا اعادة تقييمها بناء على متغيرات و محددات جديدة منها تحديد صافى قيمة التدفقات النقدية الاسمية و تحويلها الى تدفقات نقدية حقيقية و ذلك بالمقارنة بالرقم القياسي لمستويات الاسعار خلال السنة .

معالجة التضخم على صعيد الدول المتقدمة و الدول النامية

تحاول جميع الاقتصاديات ان تجد الحلول المتواصله لحل ازمة التضخم التى تصيب جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة منها و النامية و هنا سنضع بعض النقط الاساسية لحل كل اقتصاد لهذه المشكلة

وسائل معالجة التضخم فى الاقتصاديات المتقدمة :

1- وسائل السياسة النقدية و ذلك بتوجيه كمية النقود المتداوله الى التوسع او التقلص بقصد الوصول الى الاستخدام الكامل للموارد و منها

1- تغيير سعر إعادة الخصم

2- سياسة السوق المفتوح

3- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني

2 - وسائل السياسة الماليه و هى الاستخدام الامثل للضرائب و الانفاق الحكومى و الدين العام فى محاربه التضخم و الانكماش

وسائل معالجة التضخم فى الاقتصاديات الناميه :

1 -سياسة سعر الخصم

2 -عمليات السوق المفتوحه

3 -تعديل نسبة الاحتياطي القانونى

4 -وسائل السياسه الماليه